(1=1000)
Deleting (removing) the zeros from the Iraqi currency
Advantages and disadvantages
(1=1000)
حذف الاصفار من العملة العراقية
(الايجابيات والسلبيات)

Prof. Dr. Mowaffak A. Alsaydia
Cihan University
Department of Banking & Finances science

أ.د. موفق احمد السيدية
جامعة جيهان
قسم العلوم المالية والمصرفية

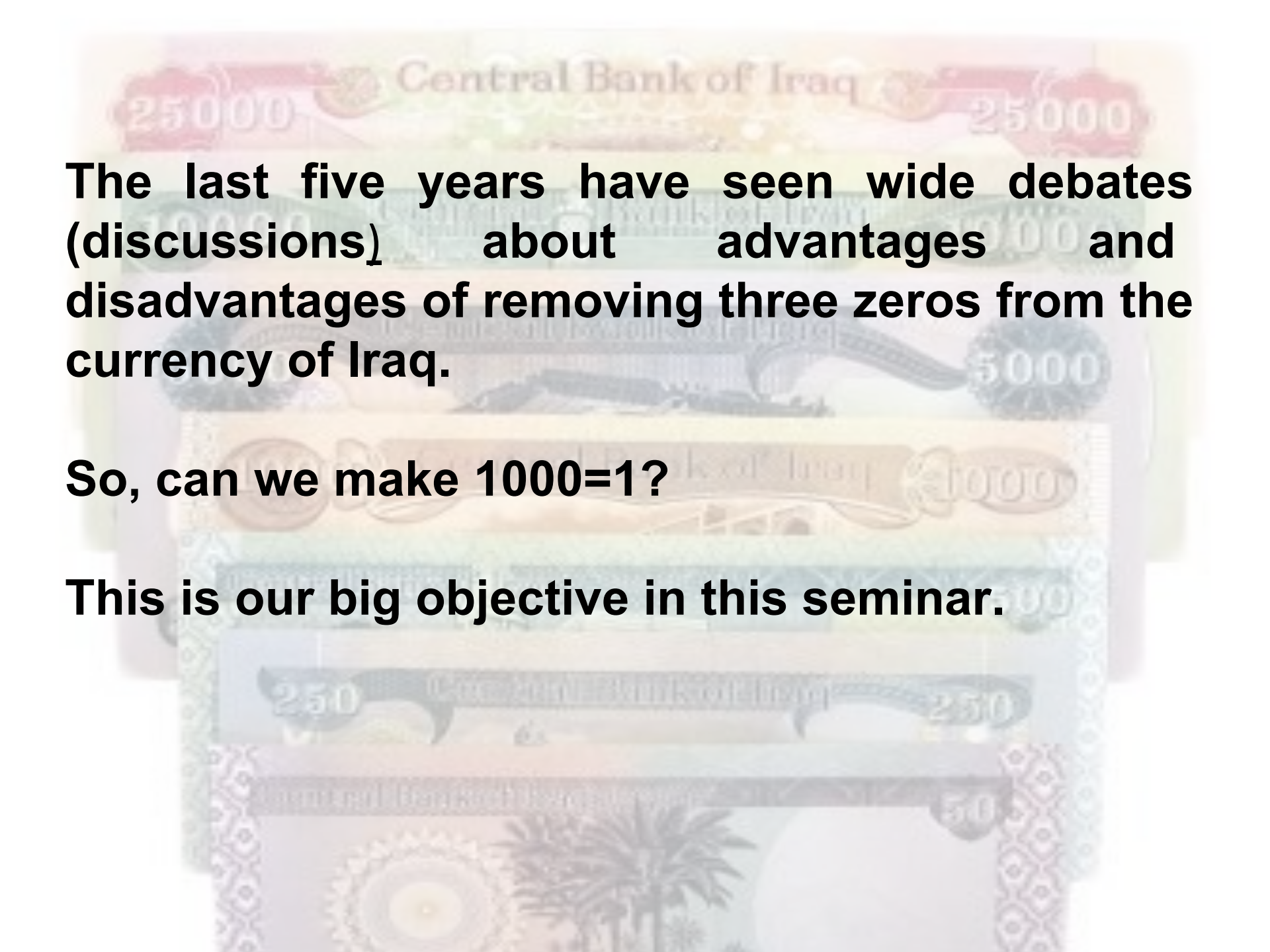

The last five years have seen wide debates (discussions) about advantages and disadvantages of removing three zeros from the currency of Iraq.

So, can we make 1000=1?

This is our big objective in this seminar.

منذ ظهور العملة او النقود في الحياة قديما ولازال الإنسان يتعامل بالأشكال المختلفة لها ويقبل بها قانوناً واخرها العملات الالكترونية الافتراضية مثل (Bitcoin).

وقد تطورت عمليات سك النقود على مر التاريخ مجارية التقدم الذي حققه الإنسان ومستجيبة للتطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدول باعتبار ان العملة واحدا من الرموز المعبرة عن هوية الدولة

في التاريخ الحديث، ولاسيما خلال المئة سنة الاخيرة صاحب مسيرة التداول العديد من المتغيرات التي دفعت الدول الى تبديل عملتها.

وكان من اقوى عمليات تبديل العملة ما حدث في:

- ألمانيا مطلع العشرينات من القرن الماضي حذفت 14 صفراً من عملتها.
- فرنسا حذفت 6 أصفار من عملتها ايضا.
- في نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي 1999-2002 ظهور اليورو الأوربي كعملة موحدة.
- تركيا عام 2005 حذفت 6 اصفار من عملتها.
- رومانيا في عام 2005 حذفت 4 اصفار من عملتها.
- السودان عام 2007 حذف صفرين من عملته.
- بوليفيا عام 2008 حذفت 3 اصفار من عملتها.

وهكذا الكثير من الدول.

فما بالنا اليوم؟؟ ونحن نعيش مقترحات لحذف 3 اصفار من عملتنا، وكاننا سنقوم بما لم يقم به غيرنا.

طبيعة تغيير العملة العراقية الحالية:

ان ما يُقدم عليه العراق اليوم في مجال اصدار عملة جديدة يتمثل بشقين هما:

اولا: حذف ثلاثة اصفار من فئات العملة الحالية لتصبح ورقة (1000 دينار = 1 دينار) وتصبح ورقة (250 دينار = 250 فلس) وتصبح ورقة (50 دينار = 50 فلس) وهكذا لبقية الفئات.

ويمكن ان تحدث هذه العملية بتغيير قيمة الورقة مع الحفاظ على نفس مواصفاتها اي لايتغير فيها سوى رقم قيمتها، ولهذا اقترح البعض امكانية وضع ختم بالقيمة الجديدة على ورقة العملة الحالية وهذا يكفي! ولكن هذا امر غير عملي.

ثانياً: إصدار ورقة نقدية ومسكوكات معدنية بفئات تكون قيمتها الاسمية بناءاً على ما رود في اولاً مع إجراء تغييرات **(وهذا هو الأهم في العملية)** تتضمن هذه التغييرات تلافي كل السلبيات الشكلية والنوعية للعملة الحالية من حيث المواصفات الفنية والأمنية التي لم تستطع العملة الحالية تجنبها ولاسيما مجالي: **التزوير- التلف.**

لماذا نعارض؟ لماذا نؤيد؟ من الصحيح؟

❖ المعارضون:

ان من يعارض تبديل العملة يستند الى مبررات مرتبطة بالتجربة التي مر بها العراق لدى قيامه بالتبديل رقم (14) على مدى إصدار العملة العراقية منذ عام 1932 وحتى عام 2004.

ويتخوف هؤلاء المعارضين من جملة سلبيات قد تؤثر على الاقتصاد وكما يلي:

1- الخوف من حدوث عمليات فساد مالي كبيرة.

2- الخوف من حدوث عمليات غسيل للاموال تنشط فيها عصابات التزوير ومساندیها الذين لا يفكرون الا بمصالحهم الدنيوية.

3- التأثير على عمليات السوق المالية وحدوث تضخم.

4- الكلف العالية التي تتحملها الموازنة ونحن في غنى عنها حاليا، اذا تقدر كلفة تبديل العملة بما يزيد على 250 مليون دولار هذا عدا ما تتسبب فيه الفقرات السابقة.

❖ المؤيدون:

ان المؤيد الأول لهذا الامر هم أصحاب الشأن الذين سيتحملون الاعباء الإدارية والفنية للعملية ويتمثلون بالبنك المركزي العراقي الذي بحسب المادة 36 من قانونه هو الذي يقرر سحب العملة واستبدالها. ومبررات تأييدهم لذلك مرتبطة بايجابيات أبرزها ما يأتي:

1- ان تبديل العملة بورقة ذات قيمة نقدية اقل سيؤدي الى تسهيل عملية التحاسب وتقليل الأخطاء لان تسويات التداول ستتم حساباتها بارقام صغيرة. كما ان إصدار فئات (50 دينار جديدة، 100 دينار جديدة) سيسهل تسوية المدفوعات الكبيرة لانها ستقترب قيمتها من قيمة ورقة الدولار ذات الفئة 100.

2- سيصبح من السهل الإيداع والسحب المصرفي وبالتالي لا يتثاقل المواطن ولا المصرف من عمليات الإيداع والسحب ولاسيما لمبالغ الفئات الكبيرة.

3- ان إعادة التعامل في ظل العملة الجديدة بالمسكوكات المعدنية فئة (50 فلس، 100 فلس، 250 فلس، 500 فلس ثم واحد دينار) سيحقق فرصة استخدام الأجهزة الخدمية التي تحتاج الى العملات المعدنية، فضلا عن الحفاظ على النقد من التلف لآماد زمنية طويلة، مما يعين العملة الورقية على زيادة عمر استخدامها.

4- تقليل فرص التزوير عندما يتم إصدار العملة بمواصفات فنية وامنية عديدة وبالتالي زيادة ثقة المتعامل بالعملة.

5- ان فرص ارتفاع نسبة التضخم ستكون محدودة وذلك لان الفئات الجديدة ستخلق قدرات دفع صغيرة جدا لما ثمنه (50 دينار) ، (100 دينار) حاليا حيث سيدفع عنه (50 فلس)، (100 فلس) علما انه لاتوجد الان عملة تساوي 100 دينار وعملة الخمسين دينار مخفية من التداول.

من صاحب الرأي الاصوب؟ (نعرض ام نؤيد؟)

بالعودة الى مبررات الرفض ومبررات التبديل نلاحظ ما يلي:

1- ان الخوف من عمليات الفساد المالي يمكن ان يعالج الى حد كبير باليات وإجراءات يضعها البنك المركزي لمنع اعادة تبديل عملة اكثر من مرة وهو ما حصل في الاصدار السابق. وهنا يتم التعرف على تجارب الدول وكيف يتم استلام العملة القديمة والتعامل معها بما لا يتيح اعادة تبديلها مرة اخرى.

2- ان الخوف من عمليات غسيل اموال بادخال وتبديل عملات مزورة يمكن هو الاخر معالجته بأساليب قد لا يكشف عنها الا عند استلام العملة وتبديلها عن طريق لجان خاصة وباليات وإجراءات منضبطة جدا.

3- ان الكلف العالية التي تتطلبها العملية ستحقق وفورات مستقبلية كبيرة، سيما وان قيمة ما يتلف حاليا جراء استهلاك العملة في التداول كبير جدا.

نعارض ام نؤيد؟:
بناءاً على ما عرض سابقا يمكن للبنك المركزي العراقي ان ينفذ مشروعه باقل ما يمكن من خسائر وسلبيات وكما يلي:
اولا: البدء بمرحلة ما قبل التبديل ويفضل ان لاتقل مدتها عن 6 اشهر ابتداءاً من اقرار المشروع والموافقة عليه وتتضمن:
1- عقد ندوات توعية وتعريف بالمشروع وحيثياته وعرضها من خلال وسائل الإعلام المختلفة.
2- اصدار كراسات تعريفية وتثقيفية خاصة بعملية تبديل العملة والآليات والإجراءات المتبعة لتبديلها والمصارف المخولة بذلك.
3- تثقيف المواطنين الذين ليس لديهم حسابات مصرفية وحثهم على فتح حسابات مصرفية لهم الان مع تقديم تسهيلات كبيرة لهم في هذا المجال وتشجيعهم على التعامل بالشيكات وبطاقات الائتمان ووسائل الدفع الاخرى.
4- تشكيل لجان فنية عالية التخصص تتلقى مقترحات واراء المجتمع في هذا الموضوع وتدرس المواصفات الفنية والامنية العالية والاستفادة من التبديل السابق في هذا المجال.

ثانيا: التبديل: يفضل ان يتم التبديل بثلاث مراحل تتم خلال فترات زمنية كافية لانجاز كل منها وكما يلي:

- المرحلة الاولى وتستمر لستة اشهر في الاقل يتم خلالها اجراء مراجعة وتعديل للقوانين والانظمة والتعليمات الخاصة بمبالغ الضرائب وقيم الطوابع ومقدار الغرامات والرسوم وغيرها مما يتعلق بالعملة.
كما يتم خلال هذه المرحلة تعامل مزدوج للعملة الجديدة والعملة القديمة بين المصارف وفي الأسواق المالية او عند إصدار أدوات الدين العام التي ينبغي ان تستحق بعد اكتمال سحب العملة القديمة في مرحلتها الثانية.

- المرحلة الثانية: تكون مدتها 6 اشهر في الاقل ايضاً يكون فيها التعامل مزدوج بالعملتين في المجتمع وذلك من خلال:

1. ضخ رواتب واجور العاملين بمؤسسات الدولة بالعملة الجديدة ويفضل بفئة واحدة او فئتين تدريجياً حتى يعتاد الناس على التعامل بها بشكل تدريجي.
2. البدء باستبدال العملة داخل وخارج القطر وبفئة واحدة او اكثر لكل مرة حتى لا يتم حصول زخم كبير على المصارف.

- المرحلة الثالثة: وتبدأ بعد إكمال ضخ كافة فئات العملة الجديدة وحصر التداول بها مع الاستمرار بتبديل العملة القديمة ولمدة يمكن ان تصل الى سنة في الاقل

شكرا لحضوركم واصغائكم

Thank you for listening